اللاجئون والمجتمعات المضيفة في سوق العمل الراوندي

أوزجي بيلغيلي وكرايغ لوشمان

في رواندا، يتمتع اللاجئون الكونغوليون بالحرية نفسها التي يتمتع بها السكان الأصليون للبلد في الحركة والعمل لكنَّ الخبرات والنشاطات الاقتصادية للمجموعتين مختلفة تماماً.

يمثل اللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم ٤٥٪ من اللاجئين المسجلين رسمياً في رواندا الذين يبلغ عددهم الإجمالي ١٦٤ ألفاً و٥٠٠ لاجئ. وقد اتبعت الحكومة الرواندية مقاربة سياسية متقدمة نسبياً لدعم إدماج اللاجئين، وأصبح اللاجئون يتمتعون بحرية الحركة والتنقل خارج مخيماتهم المخصصة لهم كما أصبحوا يتمتعون بحق الانخراط في نشاطات العمل بأجر أو العمل الحر. وتساعد هذه البيئة التمكينية على زيادة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين اللاجئين والسكان المحليين ونتيجة لذلك من المتوقع أن تتوافر فرص العمل في المنطقة المحيطة بالمخيمات يمكن أن يصل إليها بحرية كل من السكان المحليين واللاجئين على حدٍ سواء.

ومع ذلك، بتحليل خبرات اللاجئين والسكان المحليين المتمايزتين، يُسَلِّطُ الضوء على العوامل الحركية المتغيرة وفرص العمل لكلتا الفئتين بالإضافة إلى التحديات التي تواجههم. وضمن المشروع الذي نعمل عليه بشأن دراسة تأثير اللاجئين الكونغوليين في المجتمعات المضيفة في رواندا،١ أجرينا في مايو/أيار ٢٠١٦ دراسات استقصائية للأسر في ثلاثة من أكبر المخيمات وهي مخيم جيهمبي، وكيزيبا، وكيجيمي مع السكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من هذه المخيمات. وبالنسبة لمخيم كيجيمي، فقد آثرنا التنويع في اختيار الأشخاص الذين سنجري معهم المقابلات إذ أجرينا مقابلات مع أشخاص يعيشون بالقرب من المخيمات بما لا يزيد عن عشرة كيلو مترات ومع أشخاص يبعدون عن المخيمات بما يزيد عن عشرين كيلو متراً من أجل الوقوف على مدى تأثر السكان المحليين بالعيش في جوار اللاجئين والتعامل معهم في أمور الحياة اليومية. ونظمنا عدداً من المناقشات المنفصلة التي تجريها مجموعات التَّركيز بين لاجئين من جميع المخيمات وبعض الأفراد من السكان المحليين الذين يعيشون على بعد مسافات مختلفة من المخيمات. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي خلصت إليها هذه المناقشات في أنَّ اللاجئين الكونغوليين يتمتعون رسمياً بحق العمل لكنَّ خبراتهم في سوق العمل تختلف اختلافاً تاماً عن خبرات السكان الروانديين.

ومن المرجح أن يكون اللاجئون الكونغوليون أكثر عرضة بكثير عن السكان المحليين للتعطل عن العمل ويرجع السبب الرئيسي في ذلك حسبما أدلى به اللاجئون أنفسهم إلى عدم اعتراف السكان المحليين بحق اللاجئين في العمل. ووفقاً لما أدلى به المشاركون في مجموعات التَّركيز فإنَّ العثور على عمل خارج المخيمات أمر نادر لافتقار اللاجئين للأوراق الثبوتية الشخصية التي يطلبها أصحاب العمل. يقول أحد المشاركين في الدراسة من مخيم كيزيبا «فأصحاب العمل غالباً ما يطلبون بطاقة إثبات الهُوِيَّة للتأكد من أنَّك مواطن روانديّ. لذلك، إن لم يكن بحوزتك بطاقة إثبات الهُوِيَّة، لا يمكنك الحصول على فرصة عمل.»

ويعني ذلك أنَّ مجرد إتاحة حق العمل لا يكفي بل لا بد من إخضاع ذلك الحق للمتابعة. بل لا بد من توضيح الصورة للجميع عن طريق إصدار وثائق هوية خاصة للاجئين يعترف بها أصحاب العمل المحليون ويقبلونها و/أو إطلاق حملة إعلامية تستهدف أصحاب العمل من أجل توعيتهم بحقوق اللاجئين في العمل التي يكفلها القانون.

وذكر المشاركون في مجموعات التَّركيز أيضاً أنَّ معظم فرص العمل متوفرة في المراكز التجارية المحلية البعيدة عن المخيمات التي يترتب على الوصول إليها تكاليف باهظة للتنقل بالإضافة إلى انخفاض الأجور ما يجعل اللاجئين يحجمون عن السعي وراءها. لذلك، فتوفير وسائل مواصلات أرخص قد يسهل الأمر على اللاجئين ويزيد من رغبتهم في السعي للحصول على فرصة عمل ما وراء المناطق المحيطة بالمخيمات.

الوظائف والمهارات في المخيمات

مما يذكر أنَّ فرص العمل للاجئين خارج المخيمات محدودة جداً، أما داخل المخيمات أنفسها فتُوظِّفُ منظمات غير حكومية ودولية عدداً لا بأس به من اللاجئين. ومع ذلك، فمن البديهي أنَّه ليس بمقدور هذه المنظمات استيعاب جميع اللاجئين وتلبية حاجاتهم في الحصول على فرصة عمل. ويثير هذا الوضع أيضاً مسألة اعتماد اللاجئين على المنظمات الإنسانية فيما يتجاوز الحماية والاحتياجات الأساسية. ويبدو واضحاً أنَّه كلما زاد عدد اللاجئين القادرين على الاندماج في الاقتصاد

الروانـدي الأوسـع نطاقاً وكلـما تجـاوزوا إطـار الانكفـاء على الـذات داخـل المخيـمات، كانـوا أفضـل حـالاً عـلى المـدى البعيد.

ولا غرابـة أن وجدنـا أنَّ خبرات اللاجئين المتعلقـة بالعمل تختلف حسـب مسـتوى المهـارة، فاللاجئـون الذيـن يجـدون حرفـة مـا أو الحاصلـون عـلى شـهادات في وضـع مميـز عـن غيرهـم مـن ذوي المهـارات الأقـل. وكـما أخبرنـا أحـد المشـاركين مـن مخيـم كيزبيـا «هنـاك [لاجئـون] معلمـون بالإضافـة إلى مقدمـي الخدمـات الصحيـة، أمثـال هـؤلاء يجـدون فرصـاً للعمـل أمـا الأشـخاص العاديـون فـلا يجـدون.» وينبغـي الأخـذ بعـين الاعتبـار هـذا التنـوع ووضعـه نصـب الأعـين عنـد تصميـم سياسـات من شـأنها تعظيـم مشـاركة اللاجئـين في سـوق العمـل المحـلي.

السـكان المحليون في سوق العمل

وقفنـا في هـذا البحـث عـلى أدلـة تفيـد بحـدوث تحـول عـن زراعـة الكفـاف بـين السـكان المحليـين في المجتمعـات المضيفـة. وعـلى وجـه التحديـد، وجدنا أنَّ الأشـخاص في سـن العمـل الذين يعيشـون عـلى بعـد ١٠ كيلومـترات مـن المخيـم أكـثر أرجحيـة للعمـل في الأعـمال بأجـر (أي العمـل لـدى صاحـب عمـل بأجـر ثابـت) مـن العمـل في الزراعـة أو الإنتـاج الحيـواني. وبالإضافـة إلى ذلـك، لُوحِـظَ أنَّ فرصـة النِّسـاء اللـواتي يعشـن بالقـرب مـن المخيـمات في العمـل الحـر أكـبر بكثـير مـن اللـائي يعشـن بعيـداً عـن المخيـمات مـا يوضـح ضرورة الأخـذ في الاعتبـار للجانـب الجنـدري لهـذا التعديـل في سـوق العمـل المحليـة.[٢] ومجـدداً، كشـفت نقاشـات مجموعـات التَّركيـز عـلى نتائـج أكـثر توضيحـاً لدرجـة الاختـلاف. فعـلى سـبيل المثـال، كثيراً مـا ذُكِـرَ أنَّ اللاجئين مـن مخيـم جيهمبـي يملكـون متاجـر صغـيرة وصالونـات لتصفيـف الشـعر خـارج المخيـم ويوظفـون فيهـا السـكان المحليـين كـما يُوظِّـف السـكان المحليـون للعمـل في المخيـمات في المشروعـات الإنشـائية. يقـول أحـد المشـاركين مـن جيهيمبـي «منـذ وصـول [اللاجئـين] هنـا، زادت النشـاطات الاقتصاديـة. إذ بُنـيَ الكثـير مـن المنـازل وتضاعفـت نشـاطات البيـع. وأُنشـئَت مراكـز مختلفـة للتسـوق خصيصـاً لتخـدم المخيـمات.»

وفي نهايـة المطـاف، سـلطت المناقشـات الضـوء عـلى الآثـار المرتبطـة بالتوزيـع عـلى السـكان المحليـين بشـأن مـن المسـتفيد مـن وجـود اللاجئـين. فعـلى سـبيل المثـال، أكـد المشـاركون الذين يعيشـون بالقـرب مـن مخيـم كيجيمـي وجـود اختلافـات في التفاعـل الاقتصـادي القائـم عـلى الظـروف الشـخصية ولا سـيما أنَّهـم يميلـون إلى أن يكونـوا أفضـل حـالاً مـن الناحيـة الماليـة من مجتمعهـم الـذي انخـرط في أعـمال التجـارة والـذي يُفـتَرَض أنَّـه اسـتفاد مـن هـذا التفاعـل. وعـوداً عـلى بـدء، يـدل هـذا الوضـع عـلى ضرورة الأخـذ بعـين الاعتبـار لعـدم التجانس داخـل المجتمع المضيـف عنـد محاولـة فهـم إلى أي مـدى يمكـن أن يؤثـر وجـود اللاجئـين عـلى السـكان المحليـين.

وعـلى الجانـب الإيجـابي، وجدنا أنَّ أنشـطة سـوق العمـل المحلية لا يبـدو أنَّهـا تأثـرت سـلباً بوجـود اللاجئـين بـل العكـس تمامـاً إذ وفـر النشـاط الاقتصـادي المحـلي الأكـثر حركيـة فرصـاً متزايـدة للحصـول عـلى فرصـة العمـل بأجـر والعمـل الحـر. وعـلاوة عـلى ذلـك، لم نعـثر عـلى أي دليـل قـد يؤكـد وجـود تنافـس في سـوق العمـل بـين السـكان المحليـين واللاجئـين أو اسـتياء السـكان المحليـين وامتعاضهـم نتيجـة وجـود اللاجئـين. بـل العكـس، ضُرِبَ التفاعـل الاقتصـادي والاجتماعـي بـين الفئتـين من السـكان (المحليـين واللاجئـين) كمثـال توضيحـي للعلاقـة الطيبـة بـين المجموعتـين.

ومـع ذلـك، فبالنسـبة للاجئـين الكونغوليـين، كانـت خبراتهـم أكـثر اختلاطـاً. ومنـح اللاجئـين الحـق في العمـل ومـن ثـم الوصـول إلى سـوق العمـل المحليـة لا يكفـي لتعزيـز الاعتـماد عـلى الـذات المسـتدام ولا بـد مـن وضـع اسـتراتيجية شـاملة لتوفـير فـرص عمـل لفئـة اللاجئـين الأوسـع نطاقـاً. ويمكـن أن تتضمـن هـذه الاسـتراتيجية إصـدار وثائـق هويـة موحـدة للاجئـين، وتوفـير المعلومـات اللازمـة لأصحـاب العمـل المحليـين، وتوفـير وسـائل مواصـلات أفضـل خـارج المخيـمات. ونأمـل أن تسـاعد هـذه الملاحظـات في توجيـه وإرشـاد الجهـات الفاعلـة ذات الصلـة في رواندا وأن تكـون مصـدراً تسـتنير بـه حكومـات البلـدان الأخـرى المسـتضيفة للاجئـين في تبنـي تدابـير فعالـة لتعزيـز الدمـج الاقتصـادي والاجتماعـي لصالـح اللاجئـين والمجتمعـات المضيفـة عـلى حـد سـواء.

أوزجي بيلغيلي *o.bilgili@uu.nl*
بروفيسورة مساعدة، مركز البحوث الأوروبي للهجرة والعلاقات العرقية، جامعة أوتريخت، *www.ozgebilgili.com*

كرايغ لوشمان *c.loschmann@maastrichtuniversity.nl*
زميل باحث، كلية ماسترخت للدراسات العليا في الحوكمة، جامعة ماسترخت *www.maastrichtuniversity.nl*

١. بتمويل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
٢. انظر أيضاً
Bilgili Ö, Loschmann C and Siegel M (2017) 'The Gender-Based Effects of Displacement: The Case of Congolese Refugees in Rwanda', KNOMAD working paper 21
http://bit.ly/KNOMAD-WP21
('الآثار القائمة على الجندر للتهجير: دراسة حالة اللاجئين الكونغوليين في رواندا')

CC BY-NC-ND